انتخاب ا لس الوط الكردستاني: ١١١ عضواً سيُنتخبون للمجلس

بهراء متابعات

أكد نظام أصدره مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن انتخاب المجلس الوطني الكردستاني في اقليم كردستان العراق في نفس اليوم الذي يجري فيه انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥

وبين النظام الذي حمل الرقم ١٤ في سلسلة الأنظمة التي اصدرتها المفوضية لتأمين سلامة وقانونية العملية الانتخابية في العراق أن انتخاب المجلس الوطني الكردستاني سيكون عن طريق الإقتراع السري العام والمباشر

وقال الدكتور فريد ايار الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إن اقليم كردستان العراق يعتبر منطقة انتخابية واحدة لغرض انتخاب مجلسه الوطني وتوزع المقاعد في المجلس الوطني الكردستاني على الكيانات السياسية الفائزة وفق نظام التمثيل النسبي وتوزيع المقاعد بنفس الطريقة التي اعتمدت لتوزيع المقاعد في انتخاب الجمعية الوطنية العراقية المقرر إجراؤها في نفس اليوم ومع ذلك إذا لم يحصل كيان سياسي معين من ضمن مجموعة الكيانات السياسية التي تمثل أقلية عرقية التركمان، أو الآشوريون أو الأرمن أو العرب على مقعد، يتم تخصيص مقعد من المقاعد المتبقية الى الكيان الذي حصل من ضمن تلك المجموعة على أكبر عدد من الأصوات

وأشار الناطق الرسمي أنه سيكون للمجلس الوطني الكردستاني ١١١ مقعدا وستخصص المقاعد للمرشحين حسب ترتيب أسمائهم في القوائم المقدمة من قبل الكيانات السياسية

وبين الدكتور ايار أن النظام إحتوى على سبعة أقسام أوضح في القسم الثالث منه اهلية الناخب وفقاً لما حدده قانون الانتخابات من شروط يتوجب توفرها في الناخب للإدلاء بصوته في انتخابات الجمعية الوطنية

وقال الناطق الرسمي أنه لكي يتسنى للناخب الإدلاء بصوته في انتخاب المجلس الوطني الكردستاني يجب أن يكون مسجلاً في سجل الناخبين على أنه من سكنة اقليم كردستان العراق

وحول عرض سجل الناخبين وتقديم الطعون قال الدكتور ايار أن سجل الناخبين سيعرض في مراكز تسجيل الناخبين خلال فترة تقوم بتحديدها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ويمكن خلالها لعامة الناس الذهاب الى مراكز تسجيل الناخبين للتأكد من إدراجهم في سجل الناخبين بشكل صحيح وملائم وإن أي اعتراض على دقة سجل الناخبين يجب أن يقدم خلال فترة العرض والاعتراض الى مسؤول المكتب الانتخابي للمحافظة والذي سيحكم في جميع الإعتراضات خلال مدة لا تتجاوز اليوم الواحد بعد إنتهاء مدة العرض والإعتراض كما أن كافة التفاصيل الاخرى لفترة العرض وتقديم الطعون هي موضحة في نظام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤

وبشأن اهلية المرشح لعضوية المجلس الوطني الكردستاني أشار النظام الى أن المادة ٣١ من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية حددت الشروط التي يجب أن تتوفر في المرشح لانتخاب الجمعية كما حددت المادة ٢١ من القانون الانتخابي لاقليم كردستان الشروط التي يجب أن تتوفر في المرشح لانتخابات المجلس الوطني الكردستاني وانسجاماً مع هذه المواد فأن أي مرشح للمجلس الوطني الكردستاني يجب أن تتوفر فيه شروط منها أن يكون عراقياً ولا يقل عمره عن ثلاثين سنة وأن لايكون عضواً في حزب البعث المنحل بدرجة عضو فرقة أو أعلى إلا إذا استثنى حسب القواعد القانونية السارية المفعول وإذا كان في الماضي عضواً في حزب البعث المنحل بدرجة عضو عامل عليه أن يوقع وثيقة براءة من حزب البعث يتبرأ فيها من كافة إرتباطاته السابقة قبل أن يحق له الترشيح وأن يقسم على عدم التعامل والإرتباط بمنظمات حزب البعث وإذا ثبت في محكمة أنه كان كاذباً أو تحايل في هذا الشأن فأنه يفقد مقعده في المجلس الوطني الكردستاني وأن لا يكون من منتسبي الأجهزة القمعية السابقة أو أسهم أو شارك في إضطهاد المواطنين وأن لا يكون أثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن والمال العام وأن لا يكون محكوماً عليه بجريمة مخلة بالشرف وان يكون معروفاً بالسيرة الحسنة وأن يكون بمقدوره القراءة والكتابة وأن لا يكون من منتسبي القوات المسلحة عند الترشيح

وأوضح الناطق الرسمي أن النظام وضع إضافة الى الشروط أعلاه شرطان يجب أن يتوفرا في المرشح للمجلس الوطني الكردستاني وهما أن يكون من سكنة اقليم كردستان العراق وأن لا يكون مرشحاً في أي انتخابات اخرى للدورة الانتخابية الحالية

وحول تسمية المرشحين للمجلس الوطني الكردستاني أشار الدكتور ايار الى أنه يحق لآي كيان سياسي أو ائتلاف من الكيانات السياسية أن يقدم الى المفوضية العليا قائمة بأسماء المرشحين لانتخاب المجلس الوطني الكردستاني

وبين الدكتور ايار أنه يجب أن تكون قوائم المرشحين مرتبة حسب ترتيب الموقع ولا يجوز سحب هذه القوائم أو تغييرها بعد انتهاء الفترة المحددة لتقديم المرشحين إلا إذا طلبت المفوضية إجراء مثل هذه التغييرات لتكون القائمة مستوفية لمتطلبات هذا النظام والإنظمة الاخرى الصادرة عنها ويتم تقديمها قبل نهاية الفترة المحددة لتصحيح قوائم المرشحين واشترط النظام أن يكون في أية قائمة عدا الفرد المصادق عليه ككيان سياسي اسم امراة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول أربعة مرشحين في القائمة واسم امراتين على الأقل ضمن أسماء أول ثمانية مرشحين على القائمة وهكذا الى نهاية القائمة ولا يجوز أن يقل عدد أسماء المرشحين على أية قائمة عن أربعة مرشحين ولا يزيد عن مائة واحد عشر مرشحاً باستثناء الفرد المصادق عليه من قبل المفوضية ككيان سياسي

النظام يحدد ما يشكل جريمة في العملية الانتخابية

المفوضية العليا تصادق على نظام المخالفات الانتخابية

بغداد ـ بهرا

صادق مجلس المفوضية العليا للانتخابات اليوم على نظام رقم ١٢ يتعلق بالمخالفات الانتخابية

وقال الدكتور فريد إيار الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا للانتخابات إن النظام احتوى على أحد عشر قسماً عالجت مواضيع حيازة السلاح داخل أو حول مركز التسجيل أو مركز الإقتراع أو مركز الفرز، والإخلال بالعملية الانتخابية وعرقلتها، والرشوة، والانتحال والتزوير، وخرق شروط السرية، والإعلانات المضللة والخادعة، وأنشطة الكيانات السياسية، والشكاوى والجزاءات، وتعديلات وقواعد اضافية

وحول حيازة السلاح أعتبر النظام انه يشكل جريمة قيام أي شخص، عدا أعضاء الهيئة الأمنية المتواجدين حسب طلب المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، بحمل السلاح داخل مركز التسجيل أو مركز الاقتراع أو مركز الفرز، أو في حدود مسافة مائة متر حوله

الإخلال بالعملية الانتخابية وعرقلتها

وبيّن الناطق الرسمي أن مايشكل جريمة في هذا المجال قيام أي شخص أو كيان سياسي أو إئتلاف بالتحريض على العنف أياً كان شكله تجاه العملية الانتخابية، وكذلك عرقلة أي إجراءات مُتخذة بموجب القواعد الانتخابية، وإعاقة أي موظف من موظفي المفوضية عن ممارسة صلاحياته أو أداء واجباته ووظائفه كما يشكل جريمة قيام أي شخص، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بتأثير لا مبرر له على أي من عناصر العملية الانتخابية وعدد الناطق الرسمي التأثيرات التي لا مبرر لها انها إستخدام القوة أوالتهديد ضد أي شخص، الحاق أذى أو تهديد مسبب لأضرار سواء كانت جسدية أو نفسية ضد أي شخص، إلحاق أذى أو تهديد مسبب لأضرار بممتلكات أي شخص، وإستخدام أساليب الإحتيال

وأضاف الدكتور ايار إن مخالفة التعليمات الصادرة من قبل موظف المفوضية، والدخول والبقاء في مركز التسجيل أو مركز الإقتراع أو مركز الفرز بدون موافقة موظف المفوضية المسؤول عن ذلك المركز تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون

الرشوة

وأوضح الدكتور فريد ايار إن النظام عالج موضوع الرشوة والأفعال التي تشكل جريمة في هذا الصدد وقال إنها ستة اشكال هي

١ يشكل جريمة قيام أي موظف من موظفي المفوضية، عن قصد، بطلب أو تلقي أو قبول عرض فيه أي منفعة غير مبررّة لنفسه أو لأي أحد سواه، مقابل القيام بعمل أو الإمتناع عن القيام بتنفيذ واجباته

٢ يشكل جريمة قيام أي شخص، عن قصد بإعطاء أو عرض، أي منفعة لا مبرر لها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على شخص للتأثير تأثيراً غير لائق على أعمال أي موظف من موظفي المفوضية خلال قيامه بواجباته

٣ يشكل جريمة إذا طلب أي شخص أو قبلَ عن قصد، عرضاً فيه أي منفعة لا مبرر لها، مقابل ممارسة تأثير غير لائق، كما تحدده الفقرة ٢ أعلاه

٤ يشكل جريمة إذا طلب شخص أو قبل وعدا، أو تلقى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي منفعة غير مبررة له أو لأي أحد آخر، مقابل التأثير على تسجيل أي شخص كناخب أو على تصويته أو تأييده لكيان سياسي ما أو معارضته له

٥ يشكل جريمة إذا أعطى شخص، أو عرض، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي منفعة لا مبرر لها، الى شخص آخر، لغرض التأثير على تسجيل أو تصويت ذلك الشخص أو أي شخص آخر، أو على تأييد ذلك الشخص أو أي شخص آخر لكيان سياسي ما، أو معارضته له

٦ إن الإعلان الشرعي عن سياسة عامة أو الوعد بعمل عام لا يشكل مخالفة كما تحددها الفقرتين ١ و ٥ من هذا القسم

الانتحال والتزوير

وبشأن الإنتحال والتزوير أوضح الدكتور ايار إن ما يشكل جريمة بهذا الصدد قيام أي شخص بالتسجيل كناخب مستخدماً إسم شخص آخر سواء كان حياً أو متوفي أو وهمياً، بإعطاء أي تصريح وفق القواعد الانتخابية يتضمن عن سابق علم معلومات كاذبة أو إدعاءات باطلة، بالتصويت في ورقة الإقتراع بإسم شخص آخر سواء كان حياً أو متوفى أو وهمياً، بالتصويت مرة اخرى في انتخاب سبق أن أدلى بصوته فيه، وضع أي شيء غير ورقة إقتراع في صندوق الإقتراع بإستثناء ما تخول به القواعد الانتخابية، بتزوير أي ورقة انتخابية أو ورقة إقتراع او إتلافها إحتيالاً، أو تزويراً أي علامات رسمية على أي ورقة انتخابية أو ورقة إقتراع أو إتلافها إحتيالاً، بتزويد اي شخص بورقة انتخابية أو ورقة إقتراع من دون تخويل، إخراج أي ورقة إقتراع أكانت فارغة أو مملوءة، إحتيالاً، من اي مركز إقتراع أو مركز او مراكز الإقتراع أو مركز او مراكز الفرز أو مركز او مراكز العد والتدقيق، أو إتلافها، أو تدميرها، أو تغييرها، أو تشويهها، أو التلاعب بها، أو تزويرها، أو تزويد أي شخص بورقة إقتراع أو ورقة انتخابية من دون تخويل، أو إستلام أي